

## العلاقات التجارية بين الجزائر وإسبانيا بين 1786-1830

د/عبد القادر فكاير

أستاذ التاريخ الحديث ومعاصر

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / جامعة خميس مليانة

### مقدمة:

رغم أن العلاقات بين الجزائر وإسبانيا خلال العصر الحديث في المجال العسكري تعود إلى بداية القرن السادس ، إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما والتجارية منها على الخصوص ترجع إلى تاريخ متأخر خلال الفترة العثمانية ، أي أواخر القرن الثامن عشر ، وبالتحديد إلى سنة 1786، وهو تاريخ إبرام أول معاهدة صلح بين البلدين، بعدما كانت العلاقات بينهما علاقات حربية منذ احتلال الإسبان للمرسى الكبير سنة 1505، وما تبعه من سلسلة الهجمات على السواحل الجزائرية ، واحتلال بعض من المدن الواقعة في النطاق الساحلي كوهان وبجاية. وقد فتحت المعاهدة المجال للبلدين نطاق التبادل التجاري ، بعد ما التحق العديد من القناصل الإسبان بمدينة الجزائر ووهان وعنابة ، مثل "مانويل دي لاس هيراس" (Manuel de las Heras) "مانويل أسبرير إيجانير" (Manuel Asprer y Janer) "ميغويل لاريا سالسيدو" (Miguel Larrea Salcedo) "خوسي ألونسو أورتيث" (José Alonso Ortiz) ، بعدما كان الوجود القنصلي الإسباني بالجزائر منعزلا من قبل نظرا لحالة الحرب التي كانت سائدة بين البلدين . وقد زادت معاهدة سنة 1792 التي أبرمت بينهما إثر تحرير وهران النهائي من الوجود الإسباني، من وتيرة العلاقات التجارية . حيث أقامت العديد من الشركات التجارية الإسبانية مراكز لها في الجزائر مثل شركة "كامبانيا" (Campana) وشركة "غاريجو" (Garrigo). أما من الجانب الجزائري فقد تولت شركة بكري وبوجناح نشاطها مع بعض المدن الساحلية الإسبانية مثل قرطاجنة وأليكانتي. سنتعرف في هذا البحث على أهم السلع المتبادلة بين البلدين بين سنتي 1786 و 1830 وأهم المدن الساحلية التي كانت تصدر وتستقبل السلع.

### طبيعة العلاقات التجارية بين البلدين وتطورها:

كانت العلاقات التجارية للجزائر مع الخارج في الربع الأخير من القرن الثامن عشر تتم مع أوروبا بواسطة الأجانب ، الذين أقاموا مراكز لهم في الموانئ الجزائرية مثل الشركة الملكية الإفريقية ، ثم الوكالة

الإفريقية التي خلفتها سنة 1794 . إلى جانب ذلك كانت المراكب الجزائرية تقوم بدور لا يستهان به في عملية نقل البضائع من ميناء الجزائر وإليه ، من أشهرها شركة بكري وبوشناق التي زاد نشاطها أثناء حروب الثورة الفرنسية ، لتزويد فرنسا وإيطاليا وكذلك أسبانيا بمختلف أنواع الحبوب، وذلك على متن بواخر دول أخرى . وقد سعى التجار الجزائريون أن يكونوا أسطولا تجاريا خاصا بهم لتسويق بضائعهم ، لكن الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا عرقلت نشاطهم ، كما أنهم لم يتمكنوا منافسة التجار اليهود الليفورنيين الذين هم متفوقون في تسويق حتى البضائع الرديئة ، كما أن يهود الجزائر كانوا يضغطون على الداي كي يطلب من السلطات الفرنسية أن تمنع هؤلاء التجار من فتح محلات تجارية في موانئها . وقد أدى احتكار الأجانب للتجارة الخارجية الجزائرية إلى تدنى أسعار المواد المصدرة وارتفاع أسعار المواد المستوردة<sup>(1)</sup>. ومن ناحية أخرى يلاحظ هيمنة مرسيليا على النشاط التجاري للموانئ الجزائرية ويتجلى ذلك في ذكر نموذج ميناء الجزائر، من حيث نسبة السفن التي قدمت من مرسيليا إلى الجزائر أو التي عادت من هذه الأخيرة في اتجاه مرسيليا والتي بلغت 86% ، واحتل ميناء ليفورن الإيطالي المرتبة الثانية بنسبة 10% ، وميناء جنوة 0,5% ، واحتلت الموانئ الأسبانية مجتمعة نسبة 2%<sup>(2)</sup>. وقد ورد في أحد المؤلفات الأوربية تشكيلة الأسطول التجاري الجزائري من حيث عدد وأنواع السفن خلال الفترة ما بين 1808-1810، نوضحه في الجدول التالي<sup>(3)</sup>:

السفينة	العدد
Brigantine	2
Xebeck	3
Corvette	1
Felucca	2
Shooner	3
Pink	3
Polacca	6
Sereau	1
Tartan	1
Vessel	2

المجموع	24
---------	----

هذه هي وضعية التجارة الخارجية للجزائر مع الأمم الأوربية عشية انتعاش العلاقات التجارية للجزائر مع أسبانيا والتي انطلقت بعد توقيع الطرفين لمعاهدة الصلح سنة 1786.

كانت أسبانيا تعاني خلال النصف الأول من القرن 18 من الجفاف من حين لآخر، وهذا ما جعلها تلجأ إلى استيراد القمح والشعير من أجل تغطية حاجتها من هذه المحاصيل الزراعية . كما أن طرق الزراعة المتبعة والوسائل المستعملة تسببت في محصول زراعي ضعيف بصفة مستمرة . وفي النصف الثاني من القرن شهدت الزراعة انتعاشا لم تشهده من قبل . فقد كان للتأثير الفرنسي دوره ، حيث أدى إلى إنشاء شركة أصدقاء البلاد ( Société d'amis du pays ) التي ساهمت بشكل خاص إلى تحسين التقنيات الزراعية . كما سعت الحكومة الأسبانية من خلال سياستها الزراعية إلى إطلاق أعمال كبرى للري ، والتي استمرت إلى نهاية القرن المذكور.

وفي المقابل كانت الجزائر في هذه الفترة يعتمد اقتصادها على الفلاحة بالدرجة الأولى ، نظرا لتوفرها على مساحات فسيحة من السهول مثل سهل عنابة في الشرق وسهل متيجة في الوسط وسهل غريس بمعسكر في الغرب . والتي كانت تزرع فيها الحبوب بأنواعها المختلفة خاصة القمح والشعير . بالإضافة إلى طبيعة مناخها الذي يسمح بقيام زراعة تعتمد على الري الطبيعي . كما كانت تحتوي على مراعي تزرع بأنواع مختلفة من الحيوانات مثل الأغنام والأبقار والمعز<sup>(4)</sup> . وكانت هذه الحيوانات مصدرا لمحاصيل اقتصادية أخرى مثل الجلود الصوف والشحم التي كان طلب الأسواق الخارجية عليها شديدا ، منها الأسواق الأسبانية التي اهتمت بشراء المحاصيل الجزائرية بعد توصل البلدان إلى إبرام معاهدة الصلح بينهما في سنة 1786.

وجاء هذا التحول في العلاقات بين البلدين في نهاية القرن الثامن عشر إثر انتقال أسبانيا من العمل العسكري العدائي ضد الجزائر ، وخروجها عن صورتها التي كانت عليها في السابق ، وعن تقليدها العسكري القديم الذي يمتد إلى عدة قرون، وبالتحديد منذ عهد إيزابيلا الكاثوليكية إلى الأسلوب الدبلوماسي السلمي، الذي سمح بربط علاقات اقتصادية على غرار العلاقات السياسية . وقد نجم عن هذه الحالة استقرار العديد من الأسبان في الجزائر . بل إلى استقرار مؤسسات تجارية أسبانية تولت نقل مختلف البضائع الجزائرية إلى العديد من الموانئ الأسبانية.

ورغم تلك الخلفية التاريخية العسكرية بين البلدين فقد توصل البلدان إلى إبرام معاهدة سنة 1786. والتي حددت طبيعة العلاقات بينهما ، ووضعت إطارا للتجارة، كما نصت المادة السابعة من المعاهدة المذكورة<sup>(5)</sup>

ولتنشيط الحركة التجارية مع الجزائر وخاصة من أجل استيراد القمح تأسست في أسبانيا شركة غويينتش<sup>(6)</sup> ، وكانت هذه الشركة في بداية الأمر تقوم بإعطاء الضمانات الضرورية ، ومراقبة سوق الحبوب لدى حكومة فلوريدا لانكا . وفي نهاية سنة 1790 تمكنت الشركة من احتكار جميع مشتريات القمح من مدينة الجزائر وأرزيو<sup>(7)</sup>. وقد أصبحت الزبون الثاني من الجزائر بعد الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية التي تتركز أساسا في بايلك قسنطينة.

ونظرا لأهمية التجارة مع إيالة الجزائر طلب القنصل الأسباني في الجزائر لاس إيراس ( Las Heras ) إرسال مندوبي الشركة إلى الجزائر من أجل اقتناء البضائع وتقديم الهدايا . واقترح عليها تنصيب مندوب عنها في مدينة الجزائر وآخر في أرزيو . غير أن التأخر في دفع ديونها للجزائر جعلت الداي يعلن عن استيائه لهذا الأمر . وهذا ما ساهم في عدم تأسيس غرفة تجارية أسبانية في الجزائر من قبل الحكومة الأسبانية<sup>(8)</sup> . وظلت الأمور على حالها إلى غاية توقيع اتفاقية سنة 1791 .

وقد أعطت هذه الاتفاقية وجها جديدا للعلاقات الاقتصادية بين البلدين . حيث أصبحت السلطات الجزائرية تسمح للتجار الأسبان بشراء القمح، ليس فقط من الموانئ الغربية للجزائر ، بل سمحت لهم بشراء هذه المادة من المناطق الشرقية مثل عنابة والقالبة التي كانت تهيمن عليها الشركة الملكية الفرنسية . حيث جاء في إحدى الوثائق : >> لقد علمنا أن الأسبانيين قدموا إلى عنابة وحصلوا على إذن لشراء الحبوب ، وأنهم يتبايعون مع الباي مباشرة ، وأن بواخرهم المتعددة تحمل ما يباع إليهم ، ونتيجة لذلك لم نحصل على المقدار النصوص عليه في الاتفاق المبرم في الجزائر <<<sup>(9)</sup>

### مؤسسات التبادل التجاري:

لقد سمحت معاهدة سنة 1791 بتوسيع النشاط التجاري بين البلدين ، أما من جهة الأسبان فإن تجارهم قد فتح لهم المجال ، فتقاطروا على الجزائر أكثر من أي وقت مضى ، وأكثر من هذا فقد تغلغت عدة شركات تجارية أسبانية في الجزائر ، ومن الجانب الجزائري فقد ساهمت شركة بكري وبوجناح في نقل السلع من الموانئ الجزائرية إلى بعض الموانئ الأوربية ومنها الأسبانية ، وفيما يلي ذكر لهذه المؤسسات:

#### 1 . شركة كامبانيا (Campana)<sup>(10)</sup>:

استقرت هذه الشركة في مدينة الجزائر في بداية سنة 1792 ، وتمكنت من مد نشاطها إلى وهران ، حيث فتحت مكتبا لها مماثل لمكتبها في الدار البيضاء بالمغرب . وعند شروعها في نشاطها بالجزائر استقبل مبعوث الملك الأسباني من قبل الباي محمد الكبير ومعه بعض الهدايا باسم ملك أسبانيا . وتمكن من الحصول على مقر للشركة الذي كان عبارة عن مستودع عسكري قديم . وكان اهتمام هذه الشركة منصبا على الخصوص بمادتين أساسيتين هما الحبوب والمواشي . واتفق الباي مع مندوب الشركة على تحديد أسعار السلع التي يتم بيعها لمكتب الشركة . وهي على الشكل التالي :

البقرة بـ 130 ريال ، الخروف بـ 36 ، الجلود بين 7-15 ريال ، الشمع بـ 600 ريال للقنطار ، القطن بـ 140 ريال ، الشعير بـ 15 ريال ، القمح بـ 30 ريال . وذلك لمدة سنة كاملة <sup>(11)</sup> . ولما كانت العملة الأسبانية البياستر القوي <sup>(12)</sup> هي المسيطرة على الأسواق الجزائرية ، وكذلك في سائر أسواق البحر المتوسط . فقد أثر هذا على الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية ، خاصة بعد تجريدتها من صيد المرجان إثر خلافها مع الجزائر <sup>(13)</sup> ، وقد اضطر المنتجون أن ينقلوا حبوبهم إلى العاصمة أو إلى أسواق الغرب الجزائري لبيعونها للأسبان . وقد استغل الأسبان هذا الوضع ومدوا نشاطهم إلى الشرق الجزائري <sup>(14)</sup> . وهناك اتفاق آخر ذا أهمية يمكن تشبيهه بما يعرف اليوم بمصطلح الشراكة ، فقد اتفق الباي مع الشركة المذكورة على إقامة مبنى مناصفة من حيث التكاليف لإقامة مصنع للصابون . وبعد مرور ثمانية أشهر بالجزائر أنشأت الشركة غرفة للتجارة بوهران ، وقبل عودة مندوب الملك إلى بلاده عين على رأس المكتب بوهران دومينغو رومان (Domingo Roman) يساعده عشرة موظفين . وقد تعزز نشاط هذه الغرفة مع مرور السنوات وتطورت مقادير نفقاتها حتى بلغت الملايين من الريالات <sup>(15)</sup> .

إلى جانب ما ذكرناه أدخلت الشركة إلى الجزائر أصحاب المهن التي كان الباي في حاجة إليهم ، حيث وصل إلى وهران أكثر من 60 رجل من مختلف المهن ، أغلبهم مختصين في البناء ، يذكر أن الباي استفاد من خبراتهم في بناء المدينة المدمرة بفعل الزلزال <sup>(16)</sup> . كما سعى محمد الكبير بمساعدة هؤلاء الحرفيين على تطوير بعض الصناعات المحلية ، فقد حاول الحصول على مدافع مصنوعة من المعادن المحلية ، فقد اشترك مع اثنين منهما خوان رويث (Juan Ruiz) يوليان بيلار (Julien Villareal) لكن هذه التجربة لم تعط النتائج المنتظرة <sup>(17)</sup> .

لم يدم مكتب وهران التابع للشركة طويلا ، إذ أن امتياز نشاطها التجاري قد توقف في نهاية سنة 1793 ، وذلك يعود تصرفات القنصل الأسباني ، الذي اشتكاه الداوي لدى الملك عن بعض

التصرفات الغير اللائقة من قبل القنصل التي أزعجت السلطات الجزائرية ، منها عدم احترامه لقرار باي الغرب (وهران) عند منعه التجار الأسبان من شراء القمح، لما رفضوا دفع ألف سكين الشهري المتفق عليه. وقد أعلم الداى الملك بأنه قرر إلغاء البند المتعلق باحتكار الأسبان للتجارة بوهران ، وأن كل الناس أحرار في البيع والشراء<sup>(18)</sup>.

وقد أدت تداعيات الخلاف إلى تصفية مكتب الشركة في وهران ، ففي ديسمبر 1794 تلقى "بيدرو سيكابايك" (Pedro Sicabaig) أمرا من بلاده بمغادرة وهران مع آخر الموظفين للمكتب . وقد توقف المكتب نهائيا في شهر مارس من سنة 1795 بعد ثلاث سنوات من النشاط<sup>(19)</sup> .

## 2. شركة صيد المرجان:

لقد سبق لهذه الشركة أن استغلت صيد المرجان في سواحل طرابلس ، بعدما توصلت أسبانيا إلى إبرام معاهدة مع ليبيا في سنة 1784. في وقت كانت الجزائر لم تتوصل بعد إلى إبرام معاهدة مع أسبانيا ، نظرا لحالة الحرب التي كانت بين البلدين، وفقد كان محمد الكبير يمنع الأسبان من الرسو على سواحل البايك . ولم يتوصل البلدان إلى اتفاق في هذا الشأن إلا في أواخر سنة 1791 على خلفية المعاهدة التي أبرمت بين البلدين ، حيث حصل الأسبان على حق الصيد بحرية في السواحل الجزائرية ، وخاصة في السواحل الغربية . غير أن الصيادين الأسبان لم يحترموا في بعض الأحيان النطاق الذي حدد لهم من قبل السلطات الجزائرية ، فكانوا يتجاوزونه إلى مناطق أخرى<sup>(20)</sup> . ففي 3 أوت 1792 جاء أحد الصيادين من قطلونيا ومعه طاقم يتكون من ثمانية أشخاص قبالة مدينة الجزائر لصيد المرجان ، وبأمر من الداى طلب منهم مغادرة المكان والذهاب إلى السواحل الوهرانية . وقد مارست الشركة نشاطها في السواحل الوهرانية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 1792، وتمكنت خلال النصف الأول من شهر سبتمبر من جمع كميات معتبرة من المرجان . بينما عرفت الفترة الموالية تراجعاً في الإنتاج ، مما أدى بالصيادين إلى الانسحاب . وكانت الاتفاقية تنص على أن الجزائر تنال ثلث الكمية من المرجان التي يتم جمعها في الفترة الثانية ، أي في شهر أكتوبر. وعلى هذا الأساس فإن الصيادين تركوا في وهران 60 طن قشتالي من المرجان ، وأخذوا معهم إلى بارشلونة 404 طن قشتالي<sup>(21)</sup>.

## 3. شركة غاريغو (Garrigo) :

يعود دخول هذه المؤسسة إلى الجزائر عندما منح لصاحبها خوان غاريغو (Juan<sup>(22)</sup> Garrigo).

حق شراء الجلود والصوف والشمع ، وبذلك أصبح نشاطه في بادئ الأمر ضمن شركة من مجموعة من التجار القطالونيين غاريغو (Garrigo) ، ساغارا (Sagarra) ، ثيا (Cia) ، استقرت في الجزائر في نفس السنة التي دخلت فيها شركة كامبانيا إلى وهران . فكان لها مثل شركة كامبانيا رخصة شراء مجموعة متنوعة من المنتجات لغرض تصديرها . غير أن الذي يميز مؤسسة غاريغو عن نظيرتها كامبانيا ، هو أن هذه الأخيرة كانت مرتبطة بالملك مباشر أي أن مديرها كان يعتبر الممثل الرسمي الملك الأسباني ، وهذا ما يلزمها القيام ببعض الإجراءات ، مثل تقديم الهدايا لبعض أعضاء الحكومة في الجزائر . أما شركة غاريغو فهي شركة خاصة كما يعبر عنه اليوم ، فهي لا تمثل إلا نفسها .

كان مسموح للشركة بشراء الحبوب والمواشي والجلود والصوف ، ساوت قيمتها أو تجاوزت قيمة مشتريات الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية ، وهذا راجع إلى علاقات غاريغو مع الداوي ، فقد سمحت له هذه العلاقة إلى شراء السلع مع تأخير في الدفع لعدة سنوات<sup>(23)</sup> .

وقد أشار دي بارادي ( de Paradis ) أن متوسط الصادرات من مدينة الجزائر في نهاية القرن الثامن عشر بلغت ثمانية آلاف قنطار جزائري من الصوف ، وما بين عشرين ألف وخمسة وعشرون ألف من الشمع . وما بين عشرين ألف وخمسة وعشرون ألف قنطار من الجلود ، ووثلاثمائة أو أربعمائة قنطار من الشمع<sup>(24)</sup> . فلا شك أن كمية معتبرة كانت تخص شركة غاريغو . ونظرا لهذه المكانة كان غاريغو في بعض الأحيان يخلف نائب القنصل الأسباني لدى الداوي . وكانت شركة غاريغو إلى جانب شركة كامبانيا مسموح لهما بتصدير إلى الجزائر عملة البياستر ( Piastre ) الأسبانية من أجل شراء السلع من الجزائر<sup>(25)</sup> .

وهكذا أدت المعاهدات التي أبرمت مع أسبانيا وخاصة المعاهدة الأخيرة ( 1791 ) التي جعلت الجزائر في نهاية القرن الثامن عشر تعرف انتعاشا تجاريا بعد دخول الشركات الأسبانية في هذه الحركة ، مما جعلها تتعرض إلى الضغوط من طرف القوى الكبرى لاحتكار السلع التي كانوا في حاجة إليها ، وخاصة خلال الأزمات التي عاشتها هذه الدول فيما بينها ، ابتداء من أحداث الثورة الفرنسية إلى غاية مؤتمر فيينا سنة 1815.

#### 4 . شركة بكري وبوجناح :

تشير الدلائل أن تاريخ إنشاء هذه الشركة كان في سنة 1793 ، عندما طلبت منهما فرنسا أن يزودوها بالحبوب لمدة خمس سنوات<sup>(26)</sup>. وقد جاء في أحد الملفات الفرنسية أنه في سنة 1794 حصلت حكومة الإدارة (Directoire) الفرنسية على قرض مالي يبلغ خمسة ملايين من الفرنكات في عهد الداي حسن دون فوائد ، وقد تولت شركة يهودية كان يسيرها بوشناق (Bousnac) وبكري (Bacri) الوساطة في المباحثات ، وكذلك في أمر تزويد فرنسا بالقمح<sup>(27)</sup>. ولقد كان تأسيس هذه الشركة التجارية في الجزائر بعد فترة قصيرة من توقيع الجزائر الاتفاق مع أسبانيا في نهاية عام 1791 ، الذي فتح المجال لإقامة العلاقات التجارية بين البلدين. وقد ساهمت بدور هام في التبادل التجاري مع أسبانيا، وتسهيل مهام التجار الأسبان للقيام بنشاطهم في الجزائر<sup>(28)</sup>.

عندما استعادت الجزائر وهران فقد سكان ماهون ما كانوا يحصلون عليه من الغرب الجزائري من الحبوب وغيرها من السلع الزراعية . فلجئوا إلى البحث عن احتياجاتهم من مناطق أخرى ، وخاصة إلى موانئ إقليم قسنطينة في الجهة الشرقية من الجزائر حيث كانت الأسعار مناسبة لهم ، إلا أنهم وجدوا الوكالة الإفريقية<sup>(29)</sup> تقف في وجههم وتمنعهم من الدخول إلى موانئ الشرق الجزائري التي لها فيها مصالح تجارية كبيرة. لكن تجار ماهون استعانوا بشركة بكري وبوشناق للاتصال بأهالي هذه المنطقة ، والحصول على احتياجاتهم الضرورية . وأهم منطقة وصلوا إليها ميناء سطورة (Stora)<sup>(30)</sup> ، الموجود في مكان بعيدا عن مراقبة الفرنسيين الذي كان وجودهم يتركز في عنابة . وصاروا يقصدونه لشحن البضائع التي استطاعوا شراءها من الأهالي . وعندما علم الفرنسيون بنشاط الأسبان في هذه المنطقة ، كانوا كثيرا ما إلى يشتكون إلى السلطات التابعة لباي قسنطينة للقيام بالإجراءات اللازمة من أجل منعهم ، غير أن تدخلات بكري حالت دون تنفيذ مبتغاهم . هذا التجاهل من قبل السلطات الجزائرية تجاه هؤلاء التجار الأسبان ورد في رسالة بعثها من غيبار (Guibert) إلى القنصل الفرنسي في الجزائر فيليب فالير (Phillipe Vallière) مؤرخة في 18 من شهر نيفوس (Nivose) السنة الثالثة<sup>(31)</sup> جاء فيها : >> علمنا أن الماهونيين بدأوا البارحة يشحنون القمح التي بيعت لهم ، وهم الآن يعملون على شراء غيرها ، وأن الباي لا يقول لهم <<<sup>(32)</sup>.

ووسع آل بكري أنشطتهم إلى موانئ متوسطة أخرى فقد شحن جوزيف كوهين بكري بتاريخ 17 جويلية 1790 من الجزائر في اتجاه قرطاجنة الأسبانية إلى وكيله هناك (Thomas



Sabicia) على وجه الأمانة 4500 كيلة من القمح و 310 كيلة من الشعير<sup>(33)</sup>. كما شحنت دار بكري في اتجاه أليكانتي للأسبان أيضا بتاريخ 19 سبتمبر 1792 ، 998 كيلة من القمح<sup>(33)</sup>. إلى جانب النشاط الإقتصادي كان لهذه الشركة دورا سياسيا لعبته في تحسين العلاقات بين البلدين، فعندما توترت العلاقات بين البلدين في سنة 1803، وأعلن وزير البحرية في حكومة الداي مصطفى باشا<sup>(34)</sup> في نفس السنة أنه يعتبر أسبانيا بلدا عدوا ، لجأ القنصل الأسباني إلى مساعي بوشناق للتوسط لديها . وبالفعل فقد حصل على نتيجة باهرة . فإن الوزير لم يكتف بقبول مصالحة أسبانيا ، بل أنه قام بالمبادرة باستدعاء قنصلها إلى قصره واستقبله في 27 ديسمبر 1807 وأجرى الصلح معه بمحضر بوشناق كما أكد له حسن نيات الجزائر نحو أسبانيا<sup>(35)</sup>.

### الصادرات الجزائرية نحو إسبانيا :

أهم الصادرات الجزائرية نحو أسبانيا تتمثل في المواد التالية :

#### 1. الحبوب :

قبل توقيع اتفاق الصلح مع أسبانيا سنة 1786 كانت الجزائر تصدر بعض كميات من القمح لبعض التجار الأسبان ، واثّر دخول الشركات الأسبانية إلى الجزائر بعد الاتفاق المذكور ، كانت الجزائر تصدر إليهم كميات قليلة جدا ، وذلك يعود إلى بقاء التوتر مع أسبانيا لاستمرار وجودهم بوهران والمرسى الكبير<sup>(36)</sup>.

وبعد سنة 1791 أصبحت معظم المباحثات التي كانت تتم بين السلطات الجزائرية والتجار الأسبان تدور حول شراء الحبوب وخاصة القمح . كما نصت معاهدة 1791 على تخصيص هذه المادة بالإسم (Grano) ، في المادة الخامسة وكذلك في المادة السادسة<sup>(37)</sup>.

وكانت أسبانيا في حاجة ماسة إلى القمح ، نظرا لقلّة إنتاجها ، ومن أجل تزويد جيشها الذي كان يطرح مشكلة لدى الحكومة . وكانت مستعمراتها في السواحل الإفريقية تعتمد على القمح من خارج المنطقة . فكانت الشركات الأسبانية حريصة على شراء هذه المادة من الجزائر ، حيث تمكنت شركة غوينيتشي (Goyenche) ابتداء من عام 1792 من إبرام مع باي وهران صفقة لشراء كمية 100 ألف كيلة تم تسليمها خلال العامين المواليين<sup>(38)</sup> . وفي المناطق الوهرانية عرفت الأسعار التي كانت الشركات الإسبانية تشتري بها القمح تطورا إلى ما يثرب ثلاث مرات ما بين 1792 و

1811، ويوضح الجدول التالي تطور أسعار القمح التي نباع للأسان خلال الفترة ما بين 1789، 1792<sup>(39)</sup>.

السنوات	الأسعار بالقرش الأسباني للفنيقة الواحدة
1792-1789	1.50
1793	2.40
1794	2.40
1809	2.50
1811	4.00

ففي سبتمبر 1793 بلغ سعر القمح في عنابة 40 قرشا للقفيز<sup>(40)</sup> ، وقد دفع الإسبان مسبقا ثمن 2000 قفيز . والباي له التزامات بلغت الآن 11000 قفيز ، وهو يشتريه من عنابة بـ 16 قرشا للقفيز. ولكي يفي بالتزاماته يجب عليه أن يرفع سعر مشترياته ما بين 20 و 24 قرشا<sup>(41)</sup> .

وصدرت الجزائر إلى شركة كامبانيا الأسبانية التي كانت تتخذ من وهران مقرا لها في خلال ثلاث سنوات كمية 42239 كيلة من القمح و 4540 كيلة من الشعير. ونشير إلى أن هذه الفترة كان القمح الجزائري مرغوبا فيه من طرف دول أوربية أخرى على غرار أسبانيا ، وخاصة فرنسا التي كانت تعيش أحداثا سياسية غير مستقرة ، وهذا ما أثر على كمية مشتريات أسبانيا . فابتداء من سنة 1794 احتكرت فرنسا شراء القمح الجزائري .

ونشطت عملية تصدير القمح الجزائري إلى إسبانيا ابتداء من سنة 1809 إلى جانب الدول الأوربية الأخرى وخاصة من موانئ وهران وأرزيو . وخلال الثلاث سنوات الأولى من العقد الثاني من القرن التاسع عشر صدرت الجزائر إلى إسبانيا الكميات التالية من الحبوب :

1811	50.000	فنيق (fanègues)
1812	30.000	
1813	5.000 <sup>(42)</sup>	

غير أن بعد هذا التاريخ تناقصت كميات القمح المصدر إلى أسبانيا ، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى تأزم الوضع بين الجزائر وأسبانيا بسبب تأخرها عن تسديد الديون التي كانت عليها للجزائر ابتداء من سنة 1814<sup>(43)</sup>.

أما فيما يتعلق بموضوع الأسعار فإن اتفاقية سنة 1791 قد حددته بما هو في السوق<sup>(44)</sup> ، وبناء على هذا فإنها لم تشهد استقرارا . وحسب ما جاء في بعض التقارير الأسبانية أن الشركات التي دخلت إلى الجزائر قد دخلت في مساومات مع السلطات الجزائرية من أجل تخفيض السعر . فقد كان السعر قبل دخول هذه الشركات أقل من 30 ريال للكيلو من القمح ، و 15 ريال للكيلو من الشعير . ولما دخلت هذه الشركات التجارية تحصلت إحداها على شحنة من القمح بسعر 18 ريالا .

أما بعد سنة 1792 بدأت الأسعار في الارتفاع . ففي وهران رفع الباي الأسعار، حيث أبرم عقدا مع شركة كامبانيا بسعر 30 ريال للكيلو من القمح ، و 15 ريالا للكيلو من الشعير لمدة سنة ، وفي حالة نقل الباي البضاعة إلى المخازن بوهران يرتفع إلى 40 ريالا للكيلو الواحد . وفيما يلي جدول العقد الذي أبرمه باي وهران مع شركة كامبانيا سنة 1792 والمتضمن كميات وأسعار للمحاصيل الزراعية ورؤوس الماشية المتفق على بيعها للشركة المذكورة<sup>(45)</sup>:

المادة	الوحدة	السعر
القمح	فينق (Fanègue)	1 قرش و 10 ريالات
الشعير	//	15 ريال
ذرة بيضاء	//	18 ريال
ذرة	//	15 ريال
الأرز	القنطار	3 قروش Piastres
الأبقار	//	6 قروش و 10 ريالات
الأغنام	//	قرش واحد و 16 ريال
جلود الأبقار	//	15 ريال
الوبر (شعر الجمال)	//	32 قرش
الشمع	//	30 قرش

30 قرش	//	الصوف
7 قروش	//	الشحم (Suif)

وفي سنة 1793 ارتفعت الأسعار ، وكان هناك اختلاف بين الأسعار في وهران بـ 36 ريال ، ومدينة الجزائر بـ 31 ريال ، لكنه فيما بعد أصبح الداي يطالب بـ 50 ريال .

وفي سنة 1794 تطلع الفرنسيون إلى استيراد القمح من الجزائر مما ساعد على رفع سعره . فقد تمكن القنصل الأسباني لاريا من استيراد 26 ألف كيلة بسعر 48 ريال للوحدة ، على الرغم من أن السعر الذي منحه فرنسا بـ 72 ريال . وفي وهران فقدت شركة كامبانيا الصفة التي كانت عليها من قبل والمتمثلة احتكار شراء هذه المادة . ولما فقدت الشركة هذه الصفة أصبح على مندوبها دومينغو روما (Domingo Roma) شراء القمح عن طريق المزايعة ، حيث وصل السعر إلى 50 ريال للكيلة الواحدة<sup>(46)</sup> .

إن مراسلات القناصل التي تعطي الكثير من المعلومات المتعلقة بشؤون هذا التعامل تبقى غير واضحة فيما يتعلق بشراء القمح بعد سنة 1795. وقد دامت هذه الحالة إلى غاية سنة 1809 التي شهدت استئناف الصادرات . ذلك أن سعر الشعير بلغ في وهران 25 ريال ، أما القمح فبلغ الضعف . وبعد سنتين ( سنة 1811) ارتفع السعر من جديد في مدينة الجزائر حيث وصل إلى 80 ريال . وبعد سنة 1813 انخفض الإنتاج مما أدى إلى انخفاض الصادرات من هذه المادة . غير أن الذي يمكن قوله في ختام الحديث عن القمح ، أن الجزائر كانت هي المزود الرئيسي للقمح بعد تحسن العلاقات بين البلدين خاصة بعد سنة 1792<sup>(47)</sup> .

## 2. المواشي :

إلى جانب الحبوب اشتهرت الجزائر خلال هذه الفترة بتصدير المواشي إلى الكثير من الدول الأوروبية من بينها أسبانيا . وقد اهتمت شركة كامبانيا باستيراد الماشية من أجل تزويد بعض المناطق الأسبانية مثل برشلونة وجزر البليار . إلا أن عملية الشراء من قبل هذه الشركة كانت تتم عن طريق تجار أسبان مختصين في هذه المهنة . حيث صدرت الجزائر لشركة كامبانيا عبر وسيطين أسبانيين هما فرانسيسكو سيغوي (Francisco Seguy) وخوسي سييراس (José SELLERAS) 4240 خروف و 457 بقرة ، وتم إرسالهم إلى بالما (Palma) وجزيرة إيبيزا (Ibiza).

وفي سنة 1792 كان الإسبان يشترون من المناطق الوهرانية بالجملة ثيران المجزرة على اختلاف أوزانها بسعر 6.50 قرش للثور ، والغنم بسعر 1.80 للخراف (48).

وفي سنة 1793 صدرت الجزائر إلى مؤسسة لا خونتاس دي أباستوس ( La Juntas de Abastos ) من مدينة بارشلونة 2851 خروف و 696 بقرة . وكانت مدينة وهران قد خرج منها كثير من الأنعام الجزائرية نحو المدن الأسبانية الساحلية، نذكر منها على الخصوص مدينتي ألميرة (Almeria) وأليكانتي (Alicante). حيث استفادت الأولى من 315 بقرة و 1020 رأس غنم ، وكانت حصة المدينة الثانية 1191 بقرة و 5225 رأس غنم . وتلقت مدينة مالقة بضعة أعشار من الرؤوس (49).

ومن حيث الأسعار فقد حددتها الوثائق المتعلقة بشركة كامبانيا الأسبانية ، أنها دفعت 130 ريال للبقرة ، و 36 ريال للرأس من الغنم ، وتراوح بيعها في أسبانيا ما بين 150-220 ريال للبقرة ، وبين 33-45 ريال للرأس من الغنم .

وفي بداية القرن التاسع عشر سعت أسبانيا لشراء من الجزائر الأحصنة ، فقد خرجت أول شحنة من وهران في 14 فيفري 1809، تتألف من 16 حصانا ، و 4 بغال ، بلغت تكاليفها 47363 ريال جزائري ، وهو ما يعادل 2368 بيزوس قوي (Pesos fuerte) (50).

وقد جاء في أحد الوثائق الأرشفية أن الجزائر صدرت 175 حصان خلال سنة 1809 ، مقابل مبلغ مالي قدره 18739.19 بيزوس قوي ، وبينت نفس الوثيقة سعر الحصان الواحد ، الذي كان مختلفا من شهر إلى آخر . إذ تراوح ما بين 93 بيزوس قوي في شهر جوان ، و 131 بيزوس قوي في شهر فيفري من السنة المذكورة (51).

وخلال سنتي 1809-1810 صدرت الجزائر لهذا البلد أكثر من 200 حصان، وذلك لاستعمالها على ما يبدو في الجيش ، نظرا للأوضاع السياسية الجديدة التي أصبحت تعيشها أسبانيا بعد تعرضها للغزو الفرنسي بقيادة نابليون في سنة 1808. غير أن أسبانيا عدلت عن شرائها في السنوات الموالية بسبب ارتفاع أسعارها وموت بعضها أثناء نقلها إلى أسبانيا .

وظلت أسبانيا حريصة على استيراد المواشي من مينائي وهران وأرزيو نظرا لحاجتها إليها من أجل تقديمها للجنود الأسبان والإنكليز الذين كانوا يقاتلون الفرنسيين، فقد خرجت من ميناء وهران سبع شحنات في سنة 1810 ، وكذلك في السنة الموالية (1811). وكان قد تردد على الجزائر العديد من التجار لاقتناء الأبقار والأغنام قدر عددها 19 مرة . وفي سنة 1812 حلت بمدينة

وهران أرزيو 37 وفد تجاري . وفي الأخير نقول أن الجزائر قد صدرت لشركة كامبانيا ما مجموعه 20000 رأس من الماشية ما بين 1810-1812.

### 3. الجلود ، الصوف ، والشمع :

لقد اشتهرت الجزائر بتصديرها لمواد تجارية أخرى مثل الجلود والصوف والشموع وغيرها من البضائع إلى دول أوروبية عديدة ومنها أسبانيا ، ولهذا فإن المعاهدة التي أبرمت بين البلدين سنة 1791 قد حرص الأسبان فيها على تأمين حصولهم على هذه المواد ، وهو ما ورد في المادة الرابعة<sup>(52)</sup> والتي سمحت للقطالوني غاريغو الحصول على نفس الامتياز الذي كان لدى الفرنسيين . وبناء على هذا الاتفاق فإن الجزائر صدرت إلى أسبانيا ما يقرب من ثلثي احتياجاتها من الجلود في نهاية القرن الثامن عشر<sup>(53)</sup> .

وفي خلال بضعة سنوات صدرت الجزائر إلى شركة كامبانيا من ميناء وهران 12150 قطعة من جلود البقر، و 5190 قطعة من الجلود المدبوغة ، وأكثر من 3000 قطعة من الجلود ذات النوعية الرديئة . وقد حصلت الجزائر مقابل ذلك مبلغ مالي قدره 12 ألف بياستر قوي ( Piastres forte) . ومما يجدر ذكره أنه مع بداية القرن التاسع عشر دخلت شركة أخرى ميدان شراء الجلود من الجزائر اسمها باترون (Patron) بحكم أن صاحبها<sup>(54)</sup> كان على دراية بالوضع التجاري في الجزائر .

أما في مدينة الجزائر فإن شركة غاريغو التي كانت تتولي شراء الجلود والصوف ، وذلك لمدة أربع سنوات ، بسعر 14 ريال للقطعة الواحدة . فذكر دي بارادي (De Paradis) أنه كان يخرج من ميناء المدينة ما بين 20000 و 25000 قطعة من الجلود سنويا<sup>(55)</sup> . ومن دون شك أن نسبة كبيرة من هذا الرقم كان يخص أسبانيا عن طريق شركة غريغو .

وبداية من سنة 1805 احتكرت شركة أسبانية أخرى شراء الجلود ، وهي شركة باترون . فقد تمكنت في نهاية هذه السنة أن تنقل إلى برشلونة شحنتين تحملان 16700 قطعة من الجلود . وفي السنة الموالية قررت الشركة المذكورة تحويل بيع إنتاجها من أسبانيا إلى ميناء مارسيليا بفرنسا ، وذلك لعدم الإقبال على الجلود في أسبانيا في هذا الوقت ، وخاصة خلال الاضطرابات التي شهدتها أسبانيا ابتداء من سنة 1808 . ورغم الوضع السائد ؛ ظلت الجزائر تصدر هذه المادة إلى هذه الشركة ، ففي سنة 1810 بلغت الكمية التي باعته إليها 18300 قطعة من الجلود<sup>(56)</sup> .

وكان تصدير الجلود في الجزائر مرتبط كثيرا بمنتوجي الصوف والشمع لكون مصدرهم واحد وهو المواشي . ولذلك نجد الشركات التجارية الأسبانية تهتم باستيراد هذه المواد مع بعضها . ففي وهران أين كان شركة كامبانيا مستقرة حيث كانت تحصل على هذه المواد منذ سنة 1791 . وفيما يتعلق بالصوف فقد صدرت الجزائر لشركة كامبانيا خلال سنتي 1792 و 1793 شحنتين تتكون إحداهما من 392 طرد (Balle) ، والأخرى من 88 طرد . وفي نفس السنة صدرت لهذه الشركة كمية من الشمع بسعر يتراوح ما بين 32 و 36 بياستر (piastre)، أما في سنة 1794 صدرت لها 261 قنطارا بسعر 30 قرش للقنطار . ومما تجدر ملاحظته أن بايلك الغرب قد صدر كمية قدرت بـ 461 قنطار من الشمع ، وكانت هذه المادة تباع في أسبانيا بسعر يبلغ 60 قرش للقنطار الواحد.

أما في مدينة الجزائر فإن تصدير الصوف والشمع أكثر أهمية ، حيث كانت أغلب الكميات تأتي من بايلك التيطري ، ولم تكن الكمية التي تم تصديرها إلى الشركة الأسبانية غاريغو من هذا الميناء معروفة . ولكن دي بارادي قد ذكر أنه كان يخرج من ميناء الجزائر سنويا إلى البلدان المسيحية ما بين 7000 و 8000 قنطار من الصوف<sup>(57)</sup>. ومن دون أن هناك نسبة تخص شركة غاريغو التي كانت لا تزال تنشط في الجزائر العاصمة ، خاصة وأن هذه الشركة قد حصلت في سنة 1794 على رخصة تحويل 10000 قرش إلى الجزائر من أجل دفع الديون .

وفي سنة 1805 حصلت شركة باترون على امتياز شراء الجلود والصوف والشمع . وقد استطاعت حتى نهاية السنة من تحصيل زيادة على الجلود ، مقدار 500 قنطار من الصوف و 600 قنطار من الشمع .

ومن باب المقارنة يمكننا أن نذكر أن كميات الجلود والصوف والشمع التي كانت تستوردها فرنسا من الجزائر عبر الشركة الملكية الإفريقية قد بلغت ما بين 1785 و 1789 ، 102062 قطعة ، أي بمعدل 20 ألف قطعة من الجلود سنويا . وفي المقابل فإن شركة غاريغو بحكم وجودها في مدينة الجزائر فإنها حصلت 6000 قطعة . وبالنسبة لواردات الشركة الملكية الفرنسية من الصوف فيما بين 1754 و 1759 بلغت 78286 قنطار ، ثم انخفضت إلى 4584 قنطار خلال الست سنوات الموالية . وهي الفترة التي لم يحصل فيها بعد التصالح مع أسبانيا<sup>(58)</sup>.

وبالنسبة لمادة الشمع فإن الكميات التي صدرتها إلى الشركة المذكورة كانت قليلة ، سواء في مدينة الجزائر أو وهران ، حيث تحصلت الشركة على بضعة مئات من القناطير . أما فيما يخص أسبانيا فيمكن أن نقول أنها قد تحصلت على نفس الكمية من الجلود الصوف والشمع ، أو قد تجاوزتها.

#### 4. التبغ :

وقد بلغت قيمة المداخل الإسبانية بالريال من التبغ التي دخلت من وهران خلال سنتي 1790 و 1791، حيث بلغت القيمة 45.356,80 ريال في نوفمبر 1790 ، أما في نوفمبر من السنة الموالية (1791) فقد بلغت: 44.475,10<sup>(59)</sup>. وما يلاحظ أن هناك تراجع في قيمة الدخل بين السنتين المذكورتين بنقص بلغ 88170 ريال، وهذا راجع الظروف التي مرت بها المدينة خلال هاته الفترة وخاصة السنة الثانية (1791) .

#### 5. بضائع أخرى :

إلى جانب السلع السابقة التي اشتهرت الجزائر بتصديرها إلى أسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى ، فإنها قد اقتصرت بتصدير مواد أخرى ولكنها كانت بكميات قليلة إذا ما قورنت بالحبوب والجلود . ففي وهران أبرم الباي مع شركة كامبانيا عقدا من أجل تزويدها بالزيت . حيث تحصل هذه الشركة على 880 وحدة من الزيت من النوع الجيد بسعر 60 ريال ، كما تحصل مندوب الشركة د. رومان (D.Roman) على 541 وحدة أخرى من الزيت ، من أجل استعمالها في صناعة الصابون، حيث كان في وهران مقرا لصناعة هذا المنتج إلى غاية سنة 1794<sup>(60)</sup>..

كما باعت الجزائر لنفس الشركة كميات من شحم الأبقار والأغنام بسعر 7 قروش للقنطار . إلى جانب ذلك صدرت الجزائر إلى أسبانيا كميات من الوبر والبقول . وإلى شركة كامبانيا صدر باي الغرب 5000 قنطار من النخالة (Grenailles) . ويذكر أن باي الغرب قد صدر لمحل شركة كامبانيا بوهرا حديد القنابل التي رميت خلال الحصار الذي ضرب على وهران خلال سنة 1791. وابتداء من سنة 1810 اهتمت شركة باترون (Patron) بشراء سلع أخرى من الجزائر مثل الكبريت والفلفل وتفتح السرو (Pommes de cypres)<sup>(61)</sup> .

وفي ختام عرض الصادرات الجزائرية نحو أسبانيا ندرج الجدول التالي الذي يبين أنواع وكميات البضائع الجزائرية التي صدرت إلى أسبانيا في سنة 1810<sup>(62)</sup>.



البضاعة	الكمية	الوحدة
القمح	2300	الفينق (Fanègue)
الشعير	8300	//
الكبريت	530	قنطار
القطن	16	//
الفلفل	31	//
التفاح	24	//
قطع خشبية لصناعة البراميل	50000	.
قماش هندي	389	.
مناديل	137	.
قطع من القماش الرقيق	80	.
القماش	587	.
Livres de canelle	474	.
خيوط الخياطة	350	.

### الواردات الجزائرية من أسبانيا :

كان الحكام الأتراك يقدمون طلباتهم مباشرة إلى الشركات الأسبانية ، أو الحكومة الأسبانية عن طريق القنصل الأسباني في الجزائر . وذلك ما تبينه إحدى الرسائل مؤرخة في 8 جمادي الأولى 1201هـ الموافق لأواخر عام 1786م بعثها أحد الموظفين الكبار لدى الداى يدعى يزيد إلى قنصل أسبانيا يدعوه تسليمه بعض السلع ، جاء فيها : (( من عبد ربه يزيد إلى قنصل اصبنيول الذي بالجزائر ، السلام على من اتبع الهدى ، أما بعد فنأمرك أن تبعت لنا الملف والفينة لحريرية تكون جيدة خارجة والملف يكون جيد خارج واتاي وسكار الذي يناسب وادفعهم لصاحبنا حامل الكتب ))<sup>(63)</sup> إن حسابات شركة كامبانيا تكشف عن أذواق ورغبات الباي وحاشيته ، ويمكن أن نميز ثلاث مجموعات من السلع التي كانت تستوردها الجزائر من أسبانيا ، هي الأسلحة ، الأدوات المصنوعة والمواد الغذائية .

1 . أما الأسلحة فكانت السلعة التي أعطاها الحكام أولوية ، نظرا لعلاقات البلاد مع الخارج وخاصة مع أوروبا الغير مطمئنة . ولهذا فكانت تستورد الأسلحة من أسبانيا عبر شركاتها العاملة في البلاد . وكانت هذه الشركات تسهل طلبات الجزائر من احتياجاتها من الأسلحة من أجل الحصول على السلع التي ترغب في شرائها من الجزائر .

ففي بداية القرن التاسع عشر وافقت أسبانيا على تسليم الجزائر بواسطة شركة باترون ثمانية عشر مدفعا . وبعد سنوات تم تصنيع ألف مسورة بندقية (Canon de fusil) في بارسلونة من أجل الجنود . وسلم كامبانيا بنفسه خمسة وعشرون مدفعا<sup>(64)</sup> . وكانت مهمة الشقماجية في صناعة الأسلحة وتركيب المدافع تحتاج جلب مواد صناعتها من أسبانيا إلى جانب دول أخرى مثل إيطاليا وانكلترا<sup>(65)</sup> .

2 . وطلب باي الغرب أيضا بعض الحلي وساعات وأدوات مصنوعة أخرى . فقد أرسلت شركة كامبانيا إلى وهران عدة شحنات من الحرير والأغطية وأقمشة فاخرة . وتبين حسابات هذه الشركة أن الأقمشة ذات النوعية الجيدة كانت على أنواع عديدة . ولم تكن الجزائر تستورد هذه السلعة من أسبانيا فقط ، ففي سنة 1794 استقبلت مدينة الجزائر عدة شحنات من الحرير<sup>(66)</sup> .

3 . كانت الجزائر تستورد كذلك بعض المواد الغذائية مثل الشاي الذي كان استهلاكه في تزايد في أوروبا ، وكذلك في الجزائر . كما أنها كانت تستورد السكر الذي كان مطلوبا بشكل كبير . وهناك بضائع أخرى التي كان عامة الناس في حاجة إليها ، من أهمها الأدوات المتعقلة بالسفن ونشاط البحرية، وكذلك الملح الذي كانت تتولى شركة غاريغو نقل شحنات منه بصورة نظامية ، تلتها بعد ذلك شركة باترون . وكانت الجزائر تستورد بعض البضائع المصنوعة في دول أوربية أخرى من السوق الأسبانية . فقد بلغ حجم مواد الحرير والفلفل والسكر والقهوة المخلوبة من المصانع الألمانية والبريطانية 300 ألف دولار أسباني في سنة 1822<sup>(67)</sup> .

وكان ممثلو الشركات الأسبانية القائمة في الجزائر يستجيبون لطلبات أعلى الموظفين في الدولة ، من أجل الحصول في المقابل على صداقتهم ، وفي بعض الأحيان على امتيازات تجارية . إن كشف حسابات الشركات الأسبانية تحتوي على قوائم من السلع المتنوعة التي كانت ترسل إلى الموانئ الجزائرية وخاصة إلى وهران . وكانت السفن الأخرى غير التابعة لتلك الشركات التي تقبل على ميناء الجزائر للبحث عن الحبوب ؛ تحمل معها في بعض الأحيان شحنات من البضائع المختلفة . وكان كثير من الصناع يحتاجون إلى كميات من المواد الخام والآلات الضرورية لأشغالهم لا تتوفر لديهم ، فكانوا يستوردونها من الخارج ، نذكر على سبيل المثال النجارين<sup>(68)</sup> .

## موانئ التبادل التجاري بين البلدين

إن أهم الموانئ التي كانت تصدر الجزائر منها هذه البضائع وغيرها من السلع الأخرى هي وهران وأرزيو والجزائر وعنابة . غير أن كمية البضائع المصدرة من هذه الموانئ كانت متفاوتة من حيث الحجم . فأغلب البضائع المصدرة إلى أسبانيا كانت من الموانئ الغربية للجزائر كوهان وأرزيو، بحكم القرب الجغرافي بينها وبين السواحل الأسبانية، وبحكم دراية الأسبان بالمنطقة أكثر من غيرها من المناطق الجزائرية الأخرى، وإطلاعهم على طبيعة المنتجات التي تتميز بإنتاجها. ويمكن أن نضيف عاملاً آخر هو قلة الوجود الأوربي وخاصة الفرنسي الذي كان يتركز على الخصوص في الجهة الشرقية من البلاد، وهذا ما جعل التجار الأسبان يقلون في هذه الجهة وبالتالي انخفضت معها نسبة السلع التي كانوا يحصلون عليها. أما ميناء مدينة الجزائر فقد حظيت الشركات التجارية الأسبانية بوجود مقرات لها فيه مثل غاريغو ثم باترون، كما سمحت العلاقات بين البلدين بتقاطر التجار الأسبان عليه. ولذلك كانت البضائع المصدرة من هذا الميناء بلغت كميات معتبرة تتراوح نسبتها ما بين 37 و 50 في المائة. وفيما يلي جدول يوضح نسب الصادرات الجزائرية من هذه الموانئ خلال ثلاث مراحل تمتد من سنة 1786 إلى سنة 1830<sup>(69)</sup>.

الميناء	1786- 1791	1792- 1796	1797- 1830	النسبة العامة
وهران وأرزيو	43%	62%	58%	61%
الجزائر	50%	37%	42%	37%
وهران	7%	1%	0%	2%

وفي المقابل فإن الموانئ الأسبانية التي كانت تخرج منها البضائع الأسبانية، أو تستقبل البضائع من الجزائر فهي عديدة ، من أهمها ميناء قادش ، الذي كان يستقبل ويصدر معظم البضائع إلى الجزائر ، حيث أشرفت قيمة الواردات الجزائرية منه على أربعة مليون ريال ، أما قيمة الصادرات إليه تجاوزت 3.5 مليون ريال . ويأتي في المرتبة الثانية ميناء برشلونة ، الذي فاقت قيمة الواردات منه 700 ألف ريال ، بينما قيمة الصادرات إليه تجاوزت 150 ألف ريال . ثم يليه ميناء مالقة . إلى جانب هذه الموانئ

الثلاثة الرئيسية ؛ هناك موانئ أخرى ، وهي بالم دي مايوركا قرطاجنة أليكانتي وبويرتو دي سانتا ماريا<sup>(70)</sup> .

وإذا أردنا أن نجري مقارنة بين قيمة الصادرات مع قيمة الواردات الجزائرية مع أسبانيا ، وبلغه اقتصادية الكشف عن الميزان التجاري، فإن الأرقام التي وضعتها مصادر أسبانية تبين أن قيمة الواردات الجزائرية كانت أكثر من قيمة الصادرات ، وذلك حسب الحصيلة التجارية بين البلدين لسنة 1796 . وفيما يلي جدول يوضح قيمة الصادرات الجزائرية والواردات لهذه السنة مع أهم الموانئ الأسبانية<sup>(71)</sup> .

الواردات(بالريال)	الصادرات(بالريال)	الموانئ الأسبانية
<b>94.997</b>	<b>3.060</b>	<b>أليكانت</b>
708.839	158.267	برشلونة
3.953.531	3.548.571	قادش
261.996	-	قرطاجنة
<b>484.378</b>	<b>94.800</b>	مالقة
200.236	29.594	بالم دي مايوركا
26.110	-	بويرتو دي سانتا ماريا
<b>5.730.087</b>	<b>3.831.292</b>	<b>المجموع</b>

#### الخاتمة :

لقد ظلت العلاقات السياسية بين البلدين متوترة وفي حالة حرب إلى غاية سنة 1786 حينما توصلوا إلى إبرام معاهدة صلح فتحت مجال التحسن في العلاقات السياسية والتبادل التجاري . غير أن هذا الاتفاق لم يضع حدا نهائيا للخلاف بين البلدين ما دامت أسبانيا تحتل وهران والمرسى الكبير . ولهذا استمر الحصار حول المدينة إلى غاية سنة 1791 حيث رضي فيها الأسبان على قبول السلم مع الجزائر مع الجلاء عن المدينتين . فتحت هذه المعاهدة مجال العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين .

غير أن هذه العلاقات التي امتدت إلى غاية سنة 1830 قد تأثرت في كثير من الأحيان بالقوتين المتنافستين في أوروبا والبحر المتوسط وهما فرنسا وبريطانيا ، مما جعلها في بعض الأحيان تتوتر وأحيانا أخرى تتحسن . إلى جانب هذا كانت هناك عدة مسائل كثيرا ما أثارت الجدل بين البلدين ، وهي مسألة تفسير أو تطبيق المعاهدتين المبرمتين بينهما ، والصدام البحري بين السفن ، وقضايا الديون التي كانت في ذمة بعض التجار أو القناصل الأسبان . ولهذا فإن فكرة العداء الأسباني ظلت موجودة في نفوس الساسة الأسبان ، وهذا ما يبينه قبولهم تقديم التسهيلات للفرنسيين حين أغاروا على الجزائر سنة 1830 ، بخلاف ما فعلته الجزائر من قبل ، حين وقفت على الحياد عندما كانت أسبانيا تحت الاحتلال الفرنسي ما بين 1808-1814.

أما في مجال العلاقات الاقتصادية ، فإن هذا الجانب كان انعكاسا للعلاقات السياسية ، حيث فتحت معاهدة 1786 ، ثم معاهدة 1791 مجال التبادل التجاري ، فسمحت للتجار الأسبان ارتياد الموانئ الجزائرية ، كما دخلت شركات تجارية أسبانية وأقامت لها مراكز في وهران والجزائر العاصمة ، وسمح للأسبان بصيد المرجان من السواحل الغربية للجزائر . وأهم مؤسسة جزائرية ساهمت في التجارة مع أسبانيا هي شركة بكري وبوشناق .

من أهم الصادرات الجزائرية إلى أسبانيا هي الحبوب والمواشي والجلود والصوف والشموع ، وأهم الواردات منها هي الأسلحة وأدوات النشاط البحري والمواد الغذائية مثل الشاي والسكر والبن والأقمشة . وأهم المواني الجزائرية التي كانت تصدر وتستقبل السلع من أسبانيا هي وهران أرزيو والجزائر وعنابة.

### الهوامش:

(1) محمد العربي الزيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط.2 ، الجزائر ، 1984 ، ص.84.

(2) محمد أمين : حدود استغلال الأرشيف الفرنسي في كتابة التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للجزائر خلال القرن 18 ، أرشيف ما وراء البحار بإكس والغرفة التجارية نموذجاً ، المديرية العامة للأرشيف الوطني ، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج ، 16-19 فبراير 1998 ، مطبوعات الأرشيف الوطني ، رقم 10 ، ص.34.

(3) Daniel Panzac: Barbary corsairs the end of legend 1800-1820, Brill Academic

(4) Boutin: Op.cit., p.171-172. Publishers, 2004, p.194.

(5) وتجار اسبانية إذا قدموا إذا قدموا البلد جزاير ومراسيم على خاطر البيع وشرا كيف ما يعطو تجار جزاير من العوايد والكمرك هكذا يعطو ولا يؤخذ منهم الزيادة بالظلم هكذا يكون لتجار جزاير في بر اسبانية وإن كان تجار جهتين ينزلوا امتعتهم ويردوا مرة أخرى إلى مركبهم لا يمنعهم أحد ولا يؤخذ منهم العوايد . A.H.N.: Estado, leg.3617.

- (6) سميت على اسم صاحبها الكونت غاثادو غويينتش (Comte Gazado Goyenche).
- (7) Gara del Aguilla ( Luis) : Les espagnoles en Afrique , Les relations politique et commerciale avec la Régence d'Alger de 1786-1830, Sind , thèse doc. 3<sup>o</sup>sycle Bordeaux, 1974.,p.40.
- (8) Ibid.: p.44.
- (9) Mémoire sur les concessions d'Afrique , lettre de la Cie Royale au Prefet des Bouches-du-Rhone en date du 3 janvier 1792 . عن الزيري : التجارة الخارجية ... ، صص.92-93 .
- (10) صاحبها الدون مانويل ألفارث كامبانيا (Don Manuel Alvarez Campana) كان مقرها مدينة قاش بأسبانيا ، تمكنت من إقامة علاقات تجارية مع المغرب منذ سنة 1780 ، قامت ببيع القمح إلى المغرب الذي كانت في حاجة إليه ي وهران .
- (11) Gara :op.cit., p.69.
- (12) يساوي 5.6 فرنكات فرنسية ، أو 5 ريالات جزائرية.
- (13) يعود سبب الخلاف إلى أن صهر القنصل الفرنسي في الجزائر مايفرن (Meifrun) الذي كان صديقا للداي بابا حسن ، أتمته سلطات بلاده بالخيانة العظمى لتعامله مع بريطانيا، وقد أمر الباي حسن من قسنطينة بألا يتعامل مع ممثلي الشركة إلا عندما يعلن العفو عن مايفرن .
- (14) الزيري : التجارة الخارجية ، صص.207-208.
- (15) Gara: p.70.
- (16) Ibid., pp.69-70.
- (17) Ibid. : pp. 70.
- (18) أنظر رسالة الاحتجاج من حسن باشا إلى ملك أسبانيا كارلوس الرابع مؤرخة في 28 سبتمبر 1793 ، بوعزير : المراسلات ، صص. 174-179.
- (19) Gara: p.120.
- (20) Ibid.:p.80.
- (21) Ibid., p.82.
- (22) يذكر أنه كان أسيرا في الجزائر.
- (23) Gara : p.87.
- (24) Venture de Paradis: Alger au XVIII<sup>e</sup> siècle , R.A., t.40,1895,p. 282-284 .
- (25) لقد ساعد على العملات الأسبانية على الجزائر ، منها عملة ( البياستر ) ، نظرا لمادة صنعها من الذهب ، مما أدى إلى الإقبال عليها من قبل التجار الجزائريين . أنظر الفصل المتعلق بالآثار الاقتصادية من كتاب : الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره ، للمؤلف .
- (26) الزيري: التجارة الخارجية...، ص.263 .
- (27) Rozet et Carette : Algérie, éditions Bouslama, 2<sup>ème</sup> édition, , Tunis, 1980 p.253.

(28) Archivo General, Ministerio de Asuntos Exteriores y de Cooperacion, H.2311.

(29) ظهرت في فرنسا إثر زوال الشركة الملكية الإفريقية التي كانت تحتكر التجارة مع الجزائر حلت محلها بمقتضى قرار أصدرته لجنة السلامة العامة في 7 فيفري سنة 1794 .

(30) إلى الشرق من مدينة سكيكدة الحالية.

(31) وهو الشهر الرابع من التوقيت الجمهوري في عهد الثورة الفرنسية ، الذي يوافق ما بين 21 أو 22 ديسمبر و 20 أو 21 جانفي ، أما السنة الثالثة فهي توافق سنة 1795.

(32) عن الزيري : التجارة الخارجية...، الهامش رقم 2 ، ص.139.

(33) محمد أمين : يهود ليفورنيون بالجزائر في أواخر العهد العثماني ، عائلتا بكري وبوشناق نموذجاً ، في العثمانيون والعالم المتوسطي مقارنة جديدة ، تنسيق عبد الرحمن المؤذن – عبد الرحيم بنحادة ، منشورات كلية الآداب ن الرباط ، كطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2003. ص. 305 .

(34) ( حكم ما بين 1798-1805) شهد عهده توترات مع دول أوربية أخرى مثل فرنسا وانكلترا ، وكان لبكري وبوشناق في عهده نفوذا كبيرا.

(35) اسماعيل العربي ، دور اليهود في الديبلوماسية الجزائرية في أواخر عهد الدايات ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب ، ديسمبر 1974 ، العدد 11، ص.52.

(36) من سنة 1787 إلى سنة 1789 نقلت 32 شحنة من الجزائر كمية 73548 كيلة من القمح و42165 من الشعير.  
(37) El Baxa nuestro senior por lo que hace a las diez mil medidos de grano. Articulo 5 ; El Baxa nuestro senior les consede la facultad de comprar cada ano diez mil medidas de grano, Articulo 6 , A.H.N., Estado, leg.3579.

Gara : op.cit., p.256.(38)(39) المنور مروش ، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة السعار والمداخيل، الجزء الأول، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2009 ، ص. 174.

(40) وهو مكيال إسلامي يستعمل في الوزن والكيل أثناء العصور الإسلامية.. يساوي 24.048 كيلوغرام)  
(41) نفسه ، ص. 254.

(42) Gara : op.cit., p.258.

(43) قنان : العلاقات ، مرجع سابق ، صص.341-342.

(44) (...Al precio que corre en el mercadodel pais y no se exigira ancorage de todos aquellos bastimentos que vangara a cargar esta cantidad de grano, articulo : 6 , A.H.N., leg.3579.

(45) Gara : op.cit., P.264.

(46) Ibid., P.264.

(47) حيث ازداد حجم المبادلات التجارية من حيث الكمية ومن حيث أنواع السلع وخاصة الزراعية التي كانت أسبانيا في حاجة إليها .

(48) المنور مروش ، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة السعار والمداخيل، الجزء الأول، دار القصة للنشر، الجزائر ، 2009، ص. 211.

(49) Gara : pp.270-271.

(59) A.H.N., Estado, leg.6152/2.

(51) Ibid., leg.6152/2.

(52) ( Los comerciantes Espanoles podran comprar...otras cosas como cera , cueros y lanas ) , Articulo 4º, A.H.N., Estado, leg.3579.

(53)Gara : pp. 275.

(54) هو بينيتو باترون (Benito Patron) كان شريكا لكامبانيا.

(55) Paradis: Op.cit. p.284.

(56) Gara :Op.cit., pp. 278.

(57) Paradis : p.282.

(58)Gara : p.282 .

(59) Miguel Ángel Melón Jiménez, Unos límites que traspasar y una fiscalidad que eludir,p.43.

(60) إلى جانب وهران اختصت مدن جزائرية أخرى بصناعة هذه المادة كقلعة بني راشد ، وبوسعادة وتلمسان . وقد اختصت سكان منطقة جرجرة بصنع نوع من الصابون الأسود الذي يصنعه من بقايا الزيتون . ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر في التاريخ: مرجع سابق ص. 68.

(61) Gara : op.cit., p.282 .

(62) Ibid. : p.286-287.

(63) A.H.N.,Estado, leg.3617.

(64) Gara : pp.290-291.

(65) الزيري : التجارة الخارجية ، ص.111.

(66) Gara : p.292.

(67) شالر : مذكرات ، ص.102.

(68) الزيري التجارة الخارجية ، ص.111.

(69) Gara : pp.310-312.

(70) يقع ميناء بويرتو دي سانتا ماريا في الساحل الغربي لأسبانيا يطل على الخليج الذي تقع عليه موانئ عديدة أخرى يتصدرها ميناء قádiz الذي يقع في نهاية رأس بري . يبعد هذا الميناء عن قádiz بحوالي 11 كلم من مياه الخليج.

<sup>71</sup> Juan BTA.Villar, Ramon Lourido, Relaciones entre Espana y el Maghreb siglos XVII y XVIII, Editorial Mapfre, Madrid, 1994, p.164.